

Distr.: General
23 August 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثالثة والستون

جنيف، ٢٧-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
- ٢- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا
- ٣- تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا
- ٤- تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦: التحول الهيكلي من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثالثة والستين



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-14630(A)



* 1 6 1 4 6 3 0 *

ثانياً - شرح جدول الأعمال المؤقت

البند ١

إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

١- يرد جدول الأعمال المؤقت للدورة في الفصل الأول أعلاه

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت وشرحه TD/B/EX(63)/1

البند ٢

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

٢- يجري سنوياً إعداد تقرير عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا. ويُقدّم التقرير إلى دورة تنفيذية لمجلس التجارة والتنمية. ويتضمن التقرير استعراضاً عاماً لما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة بحث وتحليل فيما يتعلق بتنمية أفريقيا، فضلاً عن ملخص لأنشطة محددة، بما في ذلك الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في كل قطاع من القطاعات التي تدخل في نطاق ولاية الأونكتاد. ويُكتمّل هذا التقرير ويُحدّث المعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/EX(61)/2 التي قُدّمت إلى الدورة التنفيذية الحادية والستين لمجلس التجارة والتنمية التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وستلي عرض التقرير مناقشة تفاعلية.

الوثائق

تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا TD/B/EX(63)/2

البند ٣

تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا

٣- سينظر مجلس التجارة والتنمية، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، في تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا. ويبحث التقرير في بعض القضايا السياساتية الرئيسية التي تنطوي عليها الديون المحلية والخارجية لأفريقيا، ويتضمن إرشادات سياساتية بشأن التوازن الدقيق الذي يلزم تحقيقه بين بدائل تمويل التنمية والقدرة على تحمل أعباء الديون. ويذهب التقرير إلى أن أفريقيا تحتاج إلى موارد تمويل هائلة لتحقيق تطلعاتها الإنمائية. ويحلل التقرير حالة الديون الدولية لأفريقيا وكيف أخذت الديون المحلية

تؤدي دوراً متزايد الأهمية في بعض البلدان الأفريقية باعتبارها خياراً من خيارات تمويل التنمية. ويتناول التقرير بالبحث أيضاً خيارات التمويل التكميلي وصلتها بالديون. ويتضمن التقرير توصيات هامة قابلة للتطبيق في مجال السياسات العامة، وهي توصيات تتناول الأدوار التي يمكن للحكومات الأفريقية وشركائها الخارجيين والمجتمع الدولي أدائه من أجل ضمان استدامة قدرة أفريقيا على تحمل أعباء الديون. وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، ستعقد حلقة نقاش بشأن موضوع ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا.

الوثائق

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا (استعراض عام)	TD/B/EX(63)/3
تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا	UNCTAD/ALDC/AFRICA/2016

البند ٤

تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦: التحول الهيكلي من أجل تحقيق نمو شامل ومستديم

٤- ستتيح مداورات مجلس التجارة والتنمية في إطار هذا البند من جدول الأعمال فرصة لاستعراض تطور الاقتصاد العالمي في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وسيولى اهتمام خاص للعوامل التي تفسر ضعف نمو الناتج والتجارة، وتباطؤ الاستثمار وحالة المشاشة المالية التي تؤثر في الاقتصاد العالمي. وسيبحث المجلس مسألة إلى أي مدى ستطلب استعادة النمو القوي والمستدام والأكثر شمولاً عملية إعادة توجيه لسياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الدخل، إلى جانب تعزيز تنظيم التمويل واعتماد استراتيجية صناعية محددة الأهداف. وكوثيقة معلومات أساسية تستند إليها مداورات المجلس، يستعرض تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦: التحول الهيكلي من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي والتحديات الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ويدرجها ضمن المنظور طويل الأمد لعملية التنمية.

٥- ويعتبر التقرير أن التنمية عملية تحويلية يفضي فيها تعزيز تعبئة الموارد، وارتفاع مستويات الدخل، وتوسع الأسواق، وتزايد الاستثمار، إلى توفير فرص عمل أكثر وأفضل، وهو ما يؤدي إلى نشوء حلقة تفاعلات إيجابية. وهذا التحول الهيكلي يتطلب انتهاز سياسات حكومية انتقائية لتحويل الهيكل الإنتاجي لبلد ما في اتجاه الأنشطة والقطاعات الأعلى إنتاجية، والوظائف الأعلى أجراً والإمكانات التكنولوجية الأكبر - وهو ما يُسمى على نحو شائع "السياسات الصناعية". ويسلط تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦ الضوء على الدور المحوري لعملية التصنيع، بالنظر إلى الإنتاجية الأعلى لقطاع الصناعة التحويلية مقارنة بسائر القطاعات،

وما ينطوي عليه من إمكانات لإنشاء روابط قوية فيما بين القطاعات (مثل الروابط الخلفية والأمامية، وروابط الدخل والمعرفة) وأوجه تكامل تعزيز الإنتاجية ونمو العمالة في القطاع الأولي وقطاع الخدمات. وتتطلب عملية التحول الهيكلي الناجحة الأخذ بنهج سياساتي شامل. وهذا يشمل انتهاج سياسات استراتيجية في مجال التجارة الدولية، وسياسات اقتصادية كلية مواتية للنمو مستويات عالية لكل من الطلب الكلي والاستثمار، وسياسات أسعار صرف مستقرة وتنافسية تعزز الصلة بين الأرباح والاستثمار من أجل توفير التمويل لعملية التحول الهيكلي، وسد منافذ التهرب الضريبي باتخاذ تدابير ضريبية وتنظيمية تضيفي مزيداً من الشفافية على عمليات صنع قرارات الشركات وتمول الإنفاق العام الذي يوفر بيئة تمكينية للارتقاء بمستوى الإنتاج والتنوع الاقتصادي.

الوثائق

تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦: التحول الهيكلي
من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام

UNCTAD/TDR/2016

Overview

البند ٥

مسائل أخرى

البند ٦

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثالثة والستين